على انه واسطة بين الفاعل ومفعوله في الجملة فيحتاج الى اخراجه بالقيد الاخير والى ما ذكرنا
متصلا اشار مجملا بقوله ادخل على السببية له بالواسطة وقائل قال والقانون امر كلي اقول
اذا قلت مثلا كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كلي اي مفهوم لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه
وله جزئيات متعددة يحمل هو عليها وهذه القضية ايضا امر كلي اي قضية كلية قد حكم على جميع جزئيات فيها
موضوعها وليس الا الاحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كقولك زيد في قام زيد فروع
مرفوع وعمرو في ضرب عمرو مرفوع الى غير ذلك وهذه الفروع تحت تلك القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة مندرجة
القريبة من الفعل والقانون والاصل والضابطة والقاعدة اسماء لهذه القضية الكلية بالقياس
الى تلك الفروع المندرجة فيها فاستخراجها منها الى الفعل يسمى تفريعا وذلك بان يحمل موضوعها على تفريعا
الفاعل على زيد مثلا فيحصل قضية وتجعل صغرى وتلك القضية الكلية كبرى هكذا زيد فاعل وكل
فاعل مرفوع فينتج ان زيدا مرفوع فقد خرج بهذا العمل هذا الفرع من القوة الى الفعل وقس على ذلك سائره
قوله امر كلي اي قضية كلية قوله منطبق اي مشتمل بالقوة قوله على جزئياته اي على احكام جميع جزئيات موضوعها
قوله يتعرف احكامها منه اي بالفعل على الوجه الذي قررنا قال لا واسطة بين القوة العاقلة اقول
قيل عليه ان القوة العاقلة قابلة للمطالب الكسبية لا فاعلة لها واجيب بان الحكم ان كان فعلا
فلا اشكال في التصديقات وان كان ادراكا فكونها آلة اما بناء على الظاهر المتبادر الى افهام
المبتدئين من كون العاقلة فاعلة للادراكات كما ذكره واما بناء على انه آلة بين العاقلة وبين
المعلومات التي ترتيبها لاكتساب المجهولات فان الاثر الحاصل فيها بترتيب العاقلة اياها
على وجه الصواب انما هو بواسطة هذا الفن قال حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم اقول اسماء العلوم
المخصوصة كالمنطق والنحو والفقه وغيرها تطلق تارة على المعلومات المخصوصة فيقال مثلا فلان
يعلم النحو اي يعلم تلك المعلومات المعينة واخرى على العلم بالمعلومات المخصوصة وهو ظاهر فعلى الاول
حقيقة كل علم مسائله كما ذكره اولا وعلى الثاني حقيقته التصديقات بمسائله كما صرح به ثانيا واعترض
عليه بان اجزاء العلوم كما سيذكره في الخاتمة ثلثة الموضوع والمبادي والمسائل واجيب بان

المقصود

١٠

المقصود بالذات من هذه الثلثة هو المسائل واما الموضوع فانما احتيج اليه ليرتبط بسببه بعض المسائل
ببعض ارتباطا يحسن معه جعل المسائل الكثيرة علما واحدا وكذا المبادي احتيج اليها لتوقف تلك المسائل
عليها فالانسب والاولى ان يعتبر تلك المسائل علما واحدا ويسمى باسم ومن جعل الموضوع والمبادي من اجزاء
العلوم فلعل ذلك منه تسامح بناء على شدة احتياج العلم اليهما فنزلا منزلة الاجزاء مع انه يجوز ان
يعتبر المقصود بالذات اعني المسائل مع ما يحتاج اليه اعني الموضوع والمبادي معا ويسمى باسم فيكونان
ح من اجزاء العلوم لكن الاول اولى كما لا يخفى قال لانه قد حصل تلك المسائل اولا ووضع اسم
العلم بازائها اقول قيل عليه ان مسائل العلوم تتزايد يوما فيوما فان العلوم والصناعات
انما تتكامل بتلاحق الافكار فكيف يقال ان المسائل قد حصلت اولا ووضع الاسم بازائها او
اجيب بان وضع الاسم لمعنى لا يتوقف على تحصيله في الخارج بل في الذهن فلم يرد بتحصيل المسائل
اولا انها استخرجت ودونت بتمامها ثم سميت باسم العلم بل اراد ان تلك المسائل لوحظت اجمالا
وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها مستخرجا بالفعل وبعضها حاصلا بالقوة فلا اشكال قوله دون
ان يقال وحده ولو قال ذلك لم يكن صحيحا ولو قال وسواء ذلك القانون او قال وعرفوه لكان
صحيحا لكنه عار عن النسبة المذكورة قال العلم هو التصديقات بالمسائل اقول هذا هو المعنى الثاني
الذي ذكرنا انه صرح به ثانيا قال ولكن تصور العلم يتوقف اقول لما كان حقيقة العلم هي التصديقات
بالمسائل واريد تصوره بحده احتيج الى تصور تلك التصديقات التي هي اجزاؤه فاذا تصورت تلك
التصديقات باسرها بجملته فقد حصل تصور العلم بحده اذ لا معنى لتصور الشيء بحده التام الا تصوره
بجميع اجزائه والتصور امر لا عامل فيه ان يتعلق بكل شيء حتى يجوز ان يتصور التصور وان يتصور
جواب سوال مقدر
التصديق ويجوز ان يتصور عدم التصور ولما كان تصور جميع تلك التصديقات امرا متعذرا لم يمكن
جواب سوال مقدر
تصور العلم بحده مقدمة للشروع فيه قال اشارة الى جواب معارضة اقول اذا استدل على مطلوب
بالدليل فالخصم ان منع مقدمة من مقدماته او كل واحدة منها على التعيين فذلك يسمى منعا ونقضا
ومناقضة ونقضا تفصيليا ولا يحتاج في ذلك الى شاهد فان ذكر شيء يتقوى به المنع يسمى سندا

Copyright © King Saud University